فجوة الشمول المالي في أفريقيا: غانا نموذجًا

د. هويدا محرز (*)

- **مُلخص:**

لتعزيز الفرص والحقوق الاقتصادية للمرأة، ولضمان قدرتها على المشاركة بشكل هادف في الاقتصاد، تحتاج النساء إلى نظام مالي يمنحهن إمكانية الوصول إلى خدمات مالية ميسورة التكلفة مصممة خصيصا لاحتياجاتهن، وعلى الرغم من الجهود المبذولة فلا تزال هناك فجوات في الشمول المالي عبر البلدان وداخلها، ومن ثم تستهدف الدراسة معرفة إلى أي مدى ساهمت استراتيجيات تسريع الإدماج المالي عبر التقنيات الرقمية- من قبل الحكومات الأفريقية، بما فيها حكومة غانا- في تضييق الفجوة بين الجنسين داخل الاقتصاد الغاني.

وقد تناولت الدراسة مفهوم الشمول المالي، حيث تم إلقاء الضوء على التعريف، وإظهار أنه مفهوم ذو أبعاد رئيسية ثلاث، بالإضافة إلى التعرض لمدى أهميته على المستويين الجزئي والكلي عبر التركيز على الفئات المهمشة لاسيما الإناث. كما تناولت الدراسة معوقاته، وعلى وجه الخصوص التي تواجهها النساء في الحصول على التمويل والخدمات المالية داخل أفريقيا وغانا باعتبارها الدولة محل الدراسة، وكذلك التدخلات السياساتية من قبل الحكومات الأفريقية بما فيها الحكومة الغانية لتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة، ودفع التقدم نحو المساواة بين الجنسين، مع إعطاء صورة- عبر بعض مؤشرات الشمول المالي- عن مدى توسيع الوصول وتعزيز استخدام الخدمات المالية بشكل فعلي في غانا.

وتوصلت الدراسة إلى أن تحقيق الشمول المالي يعتمد على توافر بنية تحتية مالية مناسبة مصحوبة ببنية تحتية قوية للاتصالات، وأنه ضروري لضمان النمو الشامل داخل الدولة. كما توصلت الدراسة إلى بناء قدرات المؤسسات المالية- بما في ذلك البنك المركزي والبنوك التجارية- بشأن تعميم مراعاة الفوارق بين الجنسين من أجل تمكين تلك المؤسسات من الحصول على فهم واضح لديناميات النوع الاجتماعي السائدة، وأن الدراسات الاستقصائية المالية و/أو البيانات الضخمة Big Data تساعد على تحفيز الابتكارات التي يمكنها معالجة الحواجز التي تحد من الإمكانيات الإنتاجية للفئات المهمشة، علاوة على أن محو الأمية المالية أمر ضروري لاسيما في البلدان التي من المرجح أن تكون فيها مستويات معرفة القراءة والكتابة منخفضة، ومستويات تعليم الإناث أقل من الذكور.

الكلمات الدالة: الشمول المالي، النمو الشامل، الوصول، الاستخدام، المؤسسات المالية.

(*) دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد- جامعة القاهرة

- **Abstract**:

Financial Inclusion Gap in Africa: Ghana as a Model

To promote women's economic opportunities and rights and to ensure that they are able to participate meaningfully in the economy; women need a financial system that gives them access to affordable financial services tailored to their needs. Despite the efforts made, gaps in financial inclusion remain across and within countries. The study aims to find out the extent to which strategies to accelerate financial inclusion through digital technologies- by African governments, including Ghana government- have contributed to narrow the gender gap within Ghanaian economy.

The study dealt with the concept of financial inclusion, as it focused on the definition and showed that it is a concept with three main dimensions, in addition to the extent of its importance at the micro and macro levels by focusing on marginalized groups, especially females. The study also dealt with its obstacles - in particular - that women face in accessing finance and financial services within Africa and Ghana as the country under study. As well as policy interventions by African governments, including Ghana government, to promote women's economic empowerment and advance progress towards gender equality, giving a picture - through some indicators of financial inclusion - on the extent of expanding access and promoting the use offinancial services virtually in Ghana.

The study concluded that achieving financial inclusion depends on the availability of an appropriate financial infrastructure accompanied by a strong telecommunications infrastructure, and it is necessary to ensure comprehensive growth within the country.The study also concluded that building the capacity of financial institutions, including the central bank and commercial bank on gender gap in order to enable these institutions to have a clear understanding of the prevailing gender dynamics, and that financial surveys and/or big data help spur innovations that can address the barriers that limit the productive potential of marginalized groups, Moreover, financial literacy is essential, especially in countries where literacy levels are likely to be low and female education levels are lower than males.

Keywords: Financial Inclusion, Inclusive Growth, Access, Usage, financial institutions.

- **مقدمة:**

يعد الشمول المالي Financial Inclusion (FI) أحد عوامل تعزيز النمو الشامل (الاحتوائي) Inclusive Growth في البلدان النامية بما في ذلك البلدان الأفريقية. كما أنه– ومن جهة أخرى– تساهم النساء اقتصاديا عبر أنشطتهن التجارية، ومشاركتهن في سوق العمل، ومع ذلك غالبا ما يكون وصولهن إلى التمويل أقل من نظرائهن من الرجال. ولتعزيز الفرص والحقوق الاقتصادية للمرأة، ولضمان قدرتها على المشاركة بشكل هادف في الاقتصاد، تحتاج النساء إلى نظام مالي يمنحهن إمكانية الوصول إلى خدمات مالية ميسورة التكلفة مصممة خصيصا لاحتياجاتهن.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة فلا تزال هناك فجوات في الشمول المالي عبر البلدان وداخلها. ويمكن النظر في مجموعة من الحلول لإزالة الحواجز التي تديم عدم المساواة بحيث تتاح للنساء فرص متكافئة للتحكم في مواردهن الاقتصادية، وتحديد مسار حياتهن اعتمادا على سياق كل بلد، والبيئة الثقافية، والبنية التحتية، والموارد المتاحة.

وفي هذا السياق، تكمن أهمية الدراسة في تسليط الضوء على الأسباب وراء الاستبعاد المالي للمرأة داخل القارة بصفة عامة، وغانا بصفة خاصة. وحيث إن الوصول إلى الخدمات المالية يعد أمرا محوريا للتنمية كما يتضح في العديد من أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، فإن الدراسة تستهدف معرفة ما إذا كانت استراتيجيات تسريع الإدماج المالي عبر التقنيات الرقمية– من قبل الحكومات الأفريقية، بما فيها حكومة غانا– قد ساهمت في تضييق الفجوة بين الجنسين داخل الدولة الغانية.

ويرجع اختيار غانا– كحالة دراسية– إلى أنها قد وقعت على إعلان مايا، والتحالف من أجل الشمول المالي عامي ٢٠١٢م و٢٠١٥م على التوالي، وأطلقت سياسة لزيادة الوصول المالي الشامل عام ٢٠١٨م. ومع ذلك فإن النساء مشمولات ماليا بدرجة أقل من الرجال، وهو ما يوفر رؤى حيوية من شأنها أن تفيد البلدان الأفريقية الأخرى. وأما بالنسبة للفترة الزمنية فتبدأ منذ عام ٢٠١١، ويرجع اختيار تلك الفترة إلى أنها تمثل

بداية إطلاق قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي، والتي تسمح بتتبع التقدم في الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية واستخدامها.

وقد تم تقسيم الدراسة إلى مقدمة، وأربعة أقسام، وخاتمة؛ يتناول القسم الأول منها مفهوم الشمول المالي، حيث يلقي الضوء على التعريف، ويبرز أنه مفهوم ذو أبعاد رئيسية ثلاث، بالإضافة إلى التعرض لمدى أهميته على المستويين الجزئي والكلي عبر التركيز على الفئات المهمشة لاسيما الإناث، وفي القسم الثاني يتم تناول معوقاته، وعلى وجه الخصوص تلك التي تواجهها النساء في الحصول على التمويل والخدمات المالية داخل أفريقيا وغانا باعتبارها الدولة محل الدراسة. وأما القسم الثالث فتعرض للتدخلات السياساتية من قبل الحكومات الأفريقية بما فيها الحكومة الغانية لتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة، ودفع التقدم نحو المساواة بين الجنسين. وعمل القسم الرابع– وعبر بعض مؤشرات الشمول المالي–على إعطاء صورة عن مدى توسيع الوصول وتعزيز استخدام الخدمات المالية بشكل فعلي في غانا. وأخيرا تستعرض الخاتمة أهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج.

القسم الأول: مفهوم الشمول المالي والمرأة

أولا: تعريف الشمول المالي وأبعاده

مع التركيز على الفئات المهمشة، سيستعرض هذا الجزء تعريفا أكثر اتساعا للشمول المالي، ويصف أبعاده الرئيسية على النحو التالي:

فقد عرف **البنك الدولي (٢٠١٨)** الشمول المالي بأن تكون لدى الأفراد والشركات إمكانية الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية المفيدة والميسورة التكلفة التي تلبي احتياجاتهم– المعاملات والمدفوعات والمدخرات والائتمان والتأمين– ويتم تقديمها بطريقة واضحة ومستدامة[1].

(1) World Bank Group: **Approach Paper-The Drive for Financial Inclusion: Lessons of World Bank Group Experience** (Washington, D. C.: World Bank Group, June 2021), p.1. at: https://ieg.worldbankgroup.org/sites/default/files/Data/reports/apdriveforfinancialinclusin.pdf

ومن خلال التعريف السابق يشير الشمول المالي إلى الإجراء الذي يمكن من خلاله للأفراد الضعفاء وبخاصة الشرائح منخفضة الدخل (الشباب والنساء) وجميع وحدات المجتمع، لاسيما أصحاب المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر، الوصول إلى الخدمات المالية المختلفة التي تقدمها المؤسسات الرسمية.

ومن ناحية أخرى يبين أن الشمول المالي يعد مفهوما جاء للربط بين مكونات ثلاث، وأنه لا يمكن النظر إلى أي منها بشكل منفصل، وهو ما ينطوي على أن تلك المكونات تعد أبعادا للشمول المالي تتداخل فيما بينها، وبالتالي فإن التركيز عليها من شأنه إحراز تقدم في تحقيقه. والأبعاد الضرورية هي[١]:

- الوصول: ويركز هذا البعد على مدى توافر الخدمات المالية من حيث القرب المادي، والقدرة على تحمل التكلفة.
- الاستخدام: ويتمحور هذا البعد حول الاستخدام الفعلي للخدمات والمنتجات المالية فيما يتعلق بالانتظام، والتكرار، والوقت المستغرق.
- الجودة: ويعزز هذا البعد هنا تصميم المنتجات وتطويرها بشكل جيد لتناسب احتياجات العميل، وجميع مستويات الدخل.

هذا ويعتمد تحقيق الشمول المالي على توافر بنية تحتية مالية مناسبة مصحوبة ببنية تحتية قوية للاتصالات لجعل المعاملات المالية الصغيرة مجدية اقتصاديا، وضمان نظام مالي مستقر، ووصول موثوق إلى الخدمات المالية في جميع أنحاء البلاد.

ثانيا: أهمية الشمول المالي

طبقا لأهداف الأمم المتحدة السبعة عشر للتنمية المستدامة[٢] فإن الشمول المالي مُدرج في العديد من تلك الأهداف المقترحة، ويرتبط صراحة بالهدف الخامس وهو

(1) Thouraya Triki and Issa Faye: **Financial Inclusion in Africa** (Tunis: African Development Bank (AfDB), 2013), pp.32-33.

(٢) لمزيد من التفاصيل حول أهداف التنمية المستدامة انظر:

United Nations (UN): **The Sustainable Development Goals Report 2021** (New York: UN, 2021), p.2.

تحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين جميع النساء والفتيات كون تعزيز مساواة المرأة يمكن أن يضيف ما يقدر بنحو ١٢ تريليون دولار أمريكي إلى الناتج المحلي الإجمالي العالمي بحلول عام ٢٠٢٥[١]، وفي هذا الإطار سيتم إظهار أنه ضروري لضمان النمو الشامل داخل الدولة من خلال التعرف على أهميته بصفة عامة، وللمرأة بصفة خاصة.

فعلى المستوى الجزئي، يساعد الشمول المالي المواطنين الأفراد على التعامل بشكل أفضل مع الفقر، حيث يمكنهم من الاقتراض لتلبية الاحتياجات النقدية العاجلة مثل دفع الرسوم المدرسية، أو من تراكم المدخرات مما يوفر هامشا من الأمان عند انخفاض الدخل أو ارتفاع النفقات. كما يحمي المؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر من عبء الاعتماد على مقرضي الأموال، ومصادر القروض الأخرى في القطاع غير الرسمي التي غالبا ما تفرض أسعار فائدة مرتفعة مما يمكنها من متابعة فرص النمو، وحمايتها من الاستغلال.

وعلى المستوى الكلي، يعزز الشمول المالي مكاسب الناتج المحلي الإجمالي عبر تعبئة المدخرات. فمع وجود نظام مالي شامل يتم استخدام هذه المدخرات بشكل أكثر إنتاجية من خلال تحسين مهارات العمل والتعليم والرعاية الصحية. كما أنه يدعم نمو الإيرادات الضريبية، ويمكّن العمال من أن يكونوا مؤهلين للحصول على حماية ومزايا أفضل.

هذا وعندما تشارك النساء بفاعلية في النظام المالي فإن ذلك يمكنهن من إدارة المخاطر بشكل أفضل، وتيسير الاستهلاك في مواجهة الصدمات– مثل انخفاض دخل الأسرة أو القوة الشرائية–، و/أو تمويل نفقات الأسرة مثل التعليم. كما أن تزويد النساء ذوات الدخل المنخفض بالأدوات المالية المناسبة لادخار واقتراض الأموال، وسداد المدفوعات وتلقيها، وتأمين رأس المال أو الموارد أمر مهم لتمكين المرأة، وأيضا للحد

(١) الأرقام مصدرها:

Alliance for Financial Inclusion (AFI): **Bridging the Gender Gap: Promoting Women's Financial Inclusion** (Malaysia: AFI, August 2017), p.19.

من الفقر. وبعبارة أخرى، يمكن أن يؤدي وصول النساء إلى حسابات الادخار الفردية الآمنة (الخاصة) إلى تعزيز المرونة الاقتصادية، وزيادة السيطرة على الموارد المالية للنساء بما في ذلك النساء اللائي يقل تمتعهن بسلطة اتخاذ القرار الأسري[١].

ومن ناحية أخرى، تسمح ملكية المشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة للمرأة بكسب دخل مستقل، والمساهمة ماليا في معيشة أسرتها ومجتمعها مما يتيح للعائلات الوصول إلى مستوى معيشي لائق. كما يؤدي تطوير المشاريع للنساء في نهاية المطاف إلى تغيير في ديناميات سوق العمل، ويقوي مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي، ويجعل لديها إمكانيات كبيرة كمساهمة في التنمية الاقتصادية. وبمعنى آخر، فإن توفير الوصول إلى التمويل لرائدات الأعمال هو أحد السبل التي ستسهل تنمية المشاريع، وتسهم في دمج المرأة في القطاع الرسمي، ودفع عمليات التغيير والتحول في العلاقات بين الجنسين.

القسم الثاني: معوقات الشمول المالي والمرأة

أولا: محدودية الإدماج المالي للمرأة في أفريقيا

إن الطريق لتزويد النساء ذوات الدخل المنخفض بأدوات مالية فعالة، وبأسعار معقولة لتوفير واقتراض الأموال، وإجراء المدفوعات واستلامها، وإدارة المخاطر يقتضي الوقوف على العوائق التي تحول دون وصولهن إلى المنتجات والخدمات المالية واستخدامها على النحو التالي[٢]:

١- **المعوقات الاقتصادية:** تعمل غالبية النساء الناشطات اقتصاديا في أفريقيا في القطاع غير الرسمي، فضلا عن أنهن- في كثير من الأحيان- لا يملكن سندات ملكية، ويتقاضين أجورا أقل من الرجال مما يجعلهن- افتراضيا- عملية غير جذابة

(1) Sarah Hendriks, "The Role of Financial Inclusion in Driving Women's Economic Empowerment", **Development in Practice Journal**, (London: Routledge, Vol. 29, No. 8, 2019), p.3.

(2) Thouraya Triki and Issa Faye, **op. cit.**, pp. 79-82.

للمؤسسات المالية الرسمية كونها غالبا ما تضع قيودا على نوع الضمان الذي تقبله، ولديها رغبة محدودة أو معدومة في إقراض العملاء الذين لا يعملون في القطاع الرسمي.

وبالتالي تعتمد النساء– بشكل شبه حصري– على مصادر التمويل غير الرسمية التي لا تقدم سوى تمويل قصير الأجل، وتتقاضى معدلات فائدة عالية، وهذا النوع من التمويل غير كاف لتلبية احتياجات الاستثمار، ويحد من قدرة الشركات المملوكة للنساء على النمو من جهة، ومن جهة أخرى قد لا يتوفر للمرأة بناء تاريخ ائتماني– وهو ما تطلبه المؤسسات المالية عند مراجعة طلبات القروض– خصوصا أن الافتقار إلى مكاتب الائتمان قد يساهم في استدامة هذا الوضع، إذ يتاح من خلال هذه المكاتب تحديد مدى التزامهن بالسداد.

٢– **المعوقات الاجتماعية–الثقافية:** وترتبط بالأعراف والقيم والعادات السائدة في المجتمع التي تمنع المرأة من ممارسة حقوقها الاقتصادية مثل الرجل، ففي عدد من البلدان الأفريقية تسود الأعراف على القانون التشريعي القائم (الحالي) كما هو الحال بالنسبة لمنح المرأة المساواة في الوصول إلى الملكية، وتؤدي الثقافة والتمييز بين الجنسين إلى تقييد تنقلها، فضلا عن افتقارها إلى التعليم والخبرة العملية ومهارات المعرفة المالية.

ويسهم هذا الوضع غير المواتي للنساء في الحد من آفاقهن الاقتصادية وحصولهن على التمويل، وينظر إليهن على أنهن أقل ريادة في الأعمال من الرجال، ويقتصر العديد منهن على إنتاج زراعة الكفاف في المناطق الريفية، فضلا عن أن عدم قدرتهن على التعامل مع النظام المالي قد تزيد من التصورات السلبية للقدرات الاقتصادية للمرأة من قبل القطاع المصرفي.

٣– **البيئة التمكينية غير المواتية:** ويقصد بها الأطر القانونية والتنظيمية غير الملائمة لتعزيز الإدماج المالي للمرأة؛ فلا تزال القوانين في العديد من البلدان الأفريقية تفرق صراحة بين حقوق ملكية كل من الرجل والمرأة. بمعنى آخر، غالبا

ما تفتقر النساء إلى حقوق الملكية المناسبة بحكم القانون، و/أو السيطرة على الأصول المشتركة، أو وراثة الممتلكات التي يمكنهن استخدامها كضمان. كما أن بعض القوانين واللوائح تجعل من الصعب على النساء الحصول على بطاقة هوية وطنية أو جواز سفر أو تسجيل ولادة طفل بنفس الطريقة مثل الرجال، ومن ثم تتمتعن باستقلال اقتصادي أقل. كذلك لا تستطيع إجراء المعاملات القانونية– كفتح حساب مصرفي، أو القيام بتحويلات مالية، و/أو التقدم بطلب للحصول على ائتمان–، ما لم يوقع أحد أفراد الأسرة الذكور نيابة عنها مما يقلل من الشعور بالأمان خصوصا لرائدات الأعمال، فهن لسن سوقا مربحة وغير مستغلة فحسب، بل إنهن قادرات أيضا على المساهمة في النمو الشامل والتنمية داخل الدولة.

ثانيا: أسباب الاستبعاد المالي للمرأة في غانا

ولسد الفجوة بين الجنسين، من الضروري التعرف على أسباب استبعاد معظم الغانيين لاسيما الفئات السكانية المهمشة والنساء من الوصول إلى المنتجات والخدمات الرسمية، وهي كالتالي(١):

١- **المعوقات التنظيمية:** تميل اللوائح في النظام المصرفي بطريقة أو بأخرى إلى تهميش شريحة من الجمهور؛ فقد أدت متطلبات اعرف عميلك Know Your Customer (KYC) من قبل البنوك على النحو الذي يأمر به البنك المركزي عند فتح الحساب إلى الوصول المحدود إلى الخدمات المالية، أو استبعاد شرائح من العملاء التي من المرجح أن تفتقر إلى إثبات الهوية Identification– مثل ذوي الدخل المنخفض و/أو النساء–، الأمر الذي لا يشجع على المزيد من الإدماج.

(1) See:

- Felix Kwesi Agyapong: **Financial Inclusion and Economic Growth in Ghana**, Master of Business Administration (MBA) (Accra: College of Humanities, University of Ghana, SEPT. 2020), pp.29-30.
- World Bank Group: **Women, Business and the Law 2018** (Washington, D. C.: World Bank Group, 2018), p.39.

بعبارة أخرى، قد يلزم الهكيل التنظيمي المسئولين الماليين بتقييد قدرة الشركات المالية وبخاصة البنوك على جذب عملاء جدد.

٢- **حاجز دخول السوق (الرسمي):** هناك بعض الحالات التي لا يتمكن فيها العملاء المحتملون للبنوك من الحصول على الخدمات التي يحتاجون إليها، وذلك لأسباب منها: الافتقار إلى السجلات الائتمانية، والمتطلبات الأساسية التي تتطلب من العملاء الحفاظ على الحد الأدنى من أرصدة الحسابات. ومن أبرز هؤلاء العملاء المرأة و/أو صاحبات الأعمال، وذلك نتيجة مستويات الدخل المنخفضة، و/أو التركز في الأنشطة الاقتصادية منخفضة الأجر من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإن قيادة المرأة محدودة في القطاع المصرفي، وفي هيئات صنع القرار، فهي ممثلة تمثيلا ناقصا في المستويات الإدارية العليا في القطاع المالي وفي البرلمانات الوطنية. بمعنى آخر، يرتبط الشمول المالي بشكل خاص بوجود المرأة في الأدوار القيادية.

٣- **المعوقات الجغرافية والمتعلقة بالاتصال:** عادة ما يحصل معظم المواطنين على الخدمات المالية- التي يريدونها- من خلال الفروع الجغرافية للبنوك، إلا أن بعض البنوك أغلقت فروعا خاصة بها في المناطق النائية في غانا بدعوى خفض التكلفة، وعلى الرغم من تدفق التكنولوجيا المتقدمة والابتكار في القطاع المصرفي مثل الخدمات المصرفية عبر الإنترنت، فإنها لا تزال تفتقر إلى الثقة، أي أنها غير موثوق بها بالقدر الكافي، لاسيما في المناطق التي تعاني- إلى حد كبير- من انقطاع الشبكة على النحو الذي يجعل تقديم هذه الخدمات أقل فاعلية وكفاءة. وتتأثر النساء بدرجة أكبر مقارنة بالرجال بسبب قيود الوقت والتنقل التي من المرجح أن تحول دون اندماجهن الاقتصادي والمالي.

القسم الثالث: تدعيم الشمول المالي والمرأة

أولا: استراتيجية تعزيز الشمول المالي للمرأة في أفريقيا

تبذل الحكومات الأفريقية جهودها لاستخدام التقنيات الرقمية للوصول إلى اقتصادات أكثر شمولا، ولدعم تلك الجهود سعت مجموعة السبع في عام ٢٠١٩م إلى اعتماد استراتيجية للشمول المالي الرقمي تهدف إلى تمكين النساء ذوات الدخل المنخفض من الوصول إلى الخدمات المالية عبر خمس ركائز تنقسم إلى ثلاث فئات أساسية كما يلي[١]:

الفئة الأولى: البنية التحتية: وتتكون من ركيزتين:

- **قابلية التشغيل البيني:** فمع تزايد البالغين في القارة ممن لديهم حسابات مالية عبر الهاتف المحمول[*] فإنه لا يمكنهم– في الغالب– إرسال الأموال واستلامها إلا من خلال مستخدمي نفس الخدمة مما قد يحد من أهمية التمويل الرقمي. ويمكن لدول مجموعة السبع أن تدعم جهودا مثل عمل مرفق الشمول المالي الرقمي لأفريقيا Africa Digital Financial Inclusion (ADFI) التابع لبنك التنمية الأفريقي من خلال مساعدة البنوك المركزية الأفريقية والجهات الفاعلة في تصميم وإنشاء بنية تحتية للدفع قابلة للتشغيل البيني بحيث يمكن للجميع التعامل مع أي شخص آخر بغض النظر عمن يقدم الخدمة التي يستخدمونها.

---

(1) Bill & Melinda Gates Foundation (BMGF): **A G7 Partnership for Women's Digital Financial Inclusion in Africa** (Washington: BMGF, July 2019), pp 4-5.

(*) والذي صاحبه ارتفاع في كل من اشتراكات الهاتف المحمول من ٥٣ إلى ٨٣ لكل ١٠٠ شخص، والأفراد الذين يستخدمون الإنترنت من ٨٪ إلى ٣٠٪ كنسبة من عدد السكان– وبصفة خاصة في أفريقيا جنوب الصحراء– بين عامي ٢٠١١ و٢٠٢٠. انظر:

قاعدة بيانات البنك الدولي بتاريخ ٢٠٢٢/٦/٢٤، الساعة ٢,٣٠م، على الموقع التالي:

https://data.albankaldawli.org/indicator/IT.CEL.SETS.P2?locations=ZF
https://data.albankaldawli.org/indicator/IT.NET.USER.ZS?locations=ZF

- **الهويـة الرقميـة:** لا يستطيع حوالي ٥٧,٣٩٪ من البالغين الأفارقة الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية التي تغير الطريقة التي يدير بها الأفراد أموالهم في المنطقة(*)، وأحد تلك العوائق الحاسمة أمام الإدماج المالي للمرأة هو الافتقار إلى إثبات الهوية، ويمكن لمجموعة الدول السبع أن تدعم مبادرات مثل مبادرة تحديد الهوية من أجل التنمية Identification for Development (ID4D) لمجموعة البنك الدولي عبر تعزيز تصميم وبناء أنظمة هوية رقمية آمنة تغطي جميع الأفراد في القارة، وتمكينهم في الوقت نفسه من فتح الحسابات المالية واستخدامها.

الفئـة الثانيـة: ركيـزة التنظيـم: فعلى الرغم من أن التقنيات المالية الرقمية لديها القدرة على تسريع التمكين الاقتصادي للمرأة، إلا أنها تشكل أيضا مخاطرة كبيرة- من المديونية المفرطة إلى الاحتيال الرقمي-، وبالتالي فمن الأهمية بمكان أن تواكب اللوائح المالية الابتكارات التكنولوجية، ويمكن لمجموعة السبع أن تساعد من خلال دعم جهود مثل مشروع مُسرّع سياسة أفريقيا Africa Policy Accelerator- الذي يشترك فيه صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية United Nations Capital Development Fund (UNCDF) لتقديم خدمات مالية رقمية أفضل لجميع المواطنين، والتحالف من أجل الشمول المالي Alliance for Financial Inclusion (AFI)- على نحو يساعد المنظمين الأفارقة أثناء تصميم الأطر التنظيمية لاستخدام التقنيات الجديدة لأنظمة الدفع، وتحديد الهوية للمساعدة في تعزيز الشمول المالي للمرأة، وضمان سلامة رقمنة المعاملات المالية في ذات الوقت.

(*) حيث يمتلك- وخصوصا في أفريقيا جنوب الصحراء- ٦١,٤٢٪ من البالغين الذين تبلغ أعمارهم ١٥ عاما فأكثر حسابات في البنوك، أو لدى شركات تقديم الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول، وذلك وفقا لتقديرات عام ٢٠١٧. انظر:

قاعدة بيانات البنك الدولي بتاريخ ٢٠٢٢/٦/٢٤، الساعة ٢,٣٠م، على الموقع التالي:
https://data.worldbank.org/indicator/FX.OWN.TOTL.ZS?end=2017&locations=ZG&start=2011

الفئة الثالثة: التخطيط: ويضم ركيزتين:

- **تقييم الجاهزية الرقمية:** يجب على البلدان الأفريقية إجراء تقييمات لاستعدادها الرقمي عبر البحث في حالة شبكاتها الرقمية، والإجراءات اللازمة لتوسيع شبكة الكهرباء، أو زيادة تغطية النطاق العريض لمعالجة فجوات البنية التحتية الرقمية. ومن خلال إطار التشخيص القطري (الخاص بكل بلد) الذي طورته لجنة مسارات الازدهار في كلية بلافاتنيك للإدارة الحكومية بجامعة أكسفورد، يمكن لمجموعة الدول السبع دعم الحكومات الأفريقية في جهودها لتحديد أولويات الاستثمارات الرقمية، وتطوير سياسات داعمة لضمان تعظيم العوائد الاجتماعية والاقتصادية، وتسريع وتيرة النمو الشامل.
- **أبحاث النوع الاجتماعي:** ويجب على الحكومات أيضا إجراء بحوث خاصة بالنوع لضمان احتواء التدخلات الرقمية للنساء الأكثر احتياجا، ويمكن لدول مجموعة السبع أن تساعد من خلال دعم الأبحاث المتطورة التي يقودها مركز الأبحاث العالمي J-PAL(*)، والخاصة- على سبيل المثال- بمبادرة التحديد والتمويل الرقمي لأفريقيا(**) Africa Digital Identification and Finance Initiative، والتي تقيِّم كيف يمكن للحكومات الأفريقية استخدام تقنيات المدفوعات والهوية الرقمية على أفضل وجه لزيادة رفاهية الأسرة، والتمكين الاقتصادي للمرأة، مع تقليل المخاطر السلبية المرتبطة بهذه التقنيات.

(*) The Abdul Latif Jameel Poverty Action Lab (J-PAL): هو أحد المراكز البحثية المهتمة بإيجاد حلول لمعظم التحديات على مستوى العالم- بما في ذلك الحد من الفقر- عبر القيام بإجراء أبحاث تتسم بالدقة- وذات صلة في الوقت نفسه بالمبادرات الصادرة عنه (كالمبادرة المشار إليها أعلاه)-، ويتم تقييمها من قبل نخبة من الأساتذة في مختلف التخصصات. انظر: https://www.povertyactionlab.org/about-j-pal

(**) لمزيد من التفاصيل حول مبادرة التحديد والتمويل الرقمي لأفريقيا انظر : https://www.povertyactionlab.org/review-paper/digital-identification-finance-initiative-africa-overview-research-opportunities

ثانيا: استراتيجة غانا للشمول المالي والمرأة

تدعم الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي والتنمية National Financial Inclusion and Development Strategy (NFIDS) خلال الفترة (٢٠١٨ –٢٠٢٣) رؤية حكومة غانا المتمثلة في زيادة الوصول بالخدمات المالية الرسمية إلى ٨٥ في المائة من السكان البالغين بحلول عام ٢٠٢٣– مع التركيز على الفئات المستبعدة نسبيا بما في ذلك النساء– كونها من المرجح أن تؤدي إلى خلق فرص اقتصادية، والمساهمة في زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي. هذا وسيتم تسليط الضوء على ثلاث ركائز أساسية للاستراتيجية على النحو التالي(١):

١ – **الوصول والاستخدام والجودة للخدمات المالية:** تهدف الركيزة الأولى إلى زيادة توافر واستخدام المنتجات والخدمات المالية المبتكرة المصممة خصيصا لتلبية احتياجات السكان المستبعدين ماليا– بما في ذلك النساء– من خلال (أ) زيادة قرب نقاط الوصول المالية، (ب) توسيع الخدمات المالية الرقمية، (ج) تعزيز تنوع المنتجات والخدمات منخفضة التكلفة للمستهلكين.

وتسعى الاستراتيجية إلى التوسع في نقاط الوصول لتعزيز الاستخدام من خلال زيادة القرب. كما تسعى إلى تدعيم الابتكارات في الخدمات المالية الرقمية Digital Financial Services (DFS) كونها تساعد على ربط المستهلكين الذين لا يستطيعون الوصول إلى فروع المؤسسات المالية من خلال تمكينهم من إجراء المعاملات المالية باستخدام الأجهزة الإلكترونية بما في ذلك الهواتف المحمولة. وتركز الاستراتيجية أيضا على الترويج لمنتجات وخدمات جديدة ومبتكرة منخفضة التكلفة، فعلى سبيل المثال إنشاء حساب المعاملات الأساسي وتنظيمه والترويج له مع الاكتفاء بالحد الأدنى من متطلبات اعرف عميلك (KYC).

(1) Republic of Ghana: **National Financial Inclusion and Development Strategy (NFIDS) (2018-2023)**, p.15, pp.17-18. at: https://mofep.gov.gh/sites/default/files/acts/NFIDs_Report.pdf

هـذا– ومـن ناحيـة أخـرى– لتلبيـة احتياجـات السـكان المسـتبعدين، أوضـحت الاستراتيجية أنه يجب أن تكون المؤسسات المالية مجهزة بالمهارات والمعلومات التي يحتاجونها لتقييم الجدارة الائتمانية للمستهلكين، ولتكييف المنتجات وفقا لاحتياجاتهم وقدراتهم. بعبارة أخرى، من الضروري تزويد المؤسسات المالية بمساعدة فنية مصممة خصيصا للمعلومات الائتمانية، ونظام تقاسم المخاطر.

٢– **القـدرة الماليـة:** الهـدف مـن الركيـزة الثانيـة هـو زيـادة القـدرة والـوعي لاسـتخدام المنتجات والخدمات المالية عبر زيادة فهم المستهلكين للمنتجات المالية، وقدرتهم على إدارة شئونهم المالية الشخصية. وتستهدف الاستراتيجية الأفراد المستبعدين ماليا لاسيما النساء، ففي الغالب يكون لديهن دخل منخفض، وفهمهن لفوائد استخدام الخدمات المالية محدود إلى حد كبير، بالإضافة إلى ذلك فإن ٢١ في المائة من السكان البالغين في غانا أميون وفقا لتقديرات عام ٢٠١٨(*)، ويواجه هؤلاء الأفراد صعوبة في قراءة العقود، وفهم شروط المنتج المالي.

وقد تم تنفيذ العديد من مبادرات محو الأمية المالية Financial Literacy، ومنها أسبوع الثقافة المالية في وزارة المالية– الذي تم إطلاقه في عام ٢٠٠٨– ويُعقد بالتعاون مـع منظمـي القطـاع المـالي، ومبـادرات التثقيـف المـالي مـن قبـل المؤسسـات الماليـة وشركات التليفون المحمول Mobile Network Operators (MNOs) كجزء من برامج المسئولية الاجتماعية الخاصة بهم. هذا ويساهم التنسيق بين مبادرات أصحاب المصلحة في تعزيز الوعي المالي في غانا.

ومن جانب آخر، وكجزء من القدرة المالية، أظهرت الاستراتيجية أهمية إدخال منهج التعليم المالي Financial Education Curriculum في المدارس كونه مسعى

(*) حيث بلغ معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين الذين تبلغ أعمارهم ١٥ عاما فأكثر ٧٩٪، وبين الذكور والإناث ٨٤٪ و٧٤٪ على التوالي. انظر:

قاعدة بيانات البنك الدولي بتاريخ ٢٠٢٢/٦/٢٤، الساعة ٢,٣٠م، على الموقع التالي:
https://data.worldbank.org/indicator/SE.ADT.LITR.ZS?locations=GH

سيضمن حصول الطلاب بجميع مستوياتهم على المهارات اللازمة لفهم المنتجات والخدمات المالية، واستخدامها بشكل مسئول، علاوة على التركيز على تغيير السلوك في سن مبكرة.

٣- **حماية المستهلك المالي:** تهدف الركيزة الثالثة إلى غرس الثقة في المنتجات والخدمات المالية عن طريق (أ) تعزيز الإطار التنظيمي لحماية المستهلك المالي، (ب) بناء القدرة الرقابية لمنظمي القطاع المالي. ويعد هذا الجهد مهما مع ازدياد المدفوعات الرقمية، والتسليم الإلكتروني للخدمات المالية، والتي وصلت إلى عدد كبير من المستهلكين الماليين الذين لم يكن لديهم تفاعل مسبق مع الخدمات المالية.

وأظهرت الاستراتيجية أنه يمكن تعزيز الإطار التنظيمي من خلال أولا: تطوير وإصدار قواعد الإفصاح والشفافية للمنتجات والخدمات الائتمانية، بالإضافة إلى وضع إرشادات تحدد آلية لجوء المستهلك لمقدمي الخدمات المالية بما في ذلك المقدمة من خلال الوسائل الرقمية، ثانيا: وضع طريقة معيارية لحساب معدل الفائدة الفعلي، والكشف عنه للمساعدة في تحسين شفافية أسعار الفائدة والرسوم، وتمكين المستهلكين من الحصول على منتجات الائتمان الأنسب تكلفة.

وأما بناء القدرة الرقابية لمنظمي القطاع المالي فتتطلب أولا: تدعيم قدرات الموظفين، وتحديث الأنظمة للتعامل بشكل فعال مع التسجيل والمتابعة، والإبلاغ عن النزاعات، ثانيا: تركيز وحدة إدارة السوق Market Conduct Unit (MCU) لدى بنك غانا على معالجة الشكاوى جنبا إلى جنب مع تنظيم قواعد إدراة السوق Market Conduct Rules، والإشراف عليها.

القسم الرابع: مدى الشمول المالي والمرأة في غانا

في سياق متصل سيتم التركيز على بعض مؤشرات الشمول المالي- الجدول رقم (١)- للوقوف على مدى تقدم جهود الحكومة الغانية في سد الفجوة بين الجنسين فيما يتعلق بالوصول إلى الخدمات المالية الرسمية واستخدامها كالتالي:

جدول رقم(١)
بعض مؤشرات الشمول المالي والتعليم ومشاركة الإناث في القوى العاملة في غانا خلال الفترة (٢٠١١- ٢٠١٧)

البيـــان / السنـــة	٢٠١١	٢٠١٤	٢٠١٧
١- **مؤشرات الوصول:**			
• **المصرفي**			
نسبة أصحاب الحسابات بين البالغين الذين تبلغ أعمارهم ١٥ عاما فأكثر (%)			
- ذكور	٣٢	٣٥	٤٦
- إناث	٢٧	٣٤	٣٨
- إجمالي	٢٩	٣٥	٤٢
• **الرقمي**			
نسبة حساب الأموال عبر الهاتف المحمول بين البالغين الذين تبلغ أعمارهم ١٥ عاما فأكثر (%)			
- ذكور	غ ت	١٤	٤٤
- إناث	غ ت	١٢	٣٤
- إجمالي	غ ت	١٣	٣٩
٢- مؤشرات الاستخدام:			
• **المصرفي**			
نسبة ملكية بطاقة الخصم بين البالغين الذين تبلغ أعمارهم ١٥ عاما فأكثر (%)			
- ذكور	١٥	١١	٢٤
- إناث	٨	٩	١٣
- إجمالي	١١	١٠	١٩
نسبة ملكية بطاقة الائتمان بين البالغين الذين تبلغ أعمارهم ١٥ عاما فأكثر (%)			
- ذكور	٣	١	٧
- إناث	٢	١	٤
- إجمالي	٢	١	٦

• **الرقمي**			
نسبة سداد أو تلقي مدفوعات رقمية بين البالغين الذين تبلغ أعمارهم ١٥ عاما فأكثر (%)			
- ذكور	غ ت	٢٨	٥٥
- إناث	غ ت	٢٢	٤٤
- إجمالي	غ ت	٢٥	٤٩
٣- التحصيل الدراسي:			
• **معدل الالتحاق الصافي بالتعليم الابتدائي (%) حسب النوع**			
- ذكور	٨٠,٥٠	٨٦,٨٣	٨٤,٦٣
- إناث	٨٠,٦٨	٨٧,١٦	٨٥,٧٥
- إجمالي	٨٠,٥٩	٨٦,٩٩	٨٥,١٨
• **معدل الالتحاق الصافي بالتعليم الثانوي (%) حسب النوع**			
- ذكور	غ ت	٥٢,٨٥	٥٥,٠٨
- إناث	غ ت	٥١,٣٩	٥٥,٨٢
- إجمالي	غ ت	٥٢,١٤	٥٥,٤٤
٤- مشاركة الإناث في القوى العاملة:			
المعدل (% من السكان الإناث في سن ١٥ عاما فأكثر) (تقدير نموذجي لمنظمة العمل الدولية)	٦٧	٦٦	٦٥

تظهر البيانات الخاصة بمؤشرات الشمول المالي كل ثلاث سنوات بدءا من عام ٢٠١١، ولم تظهر أرقام عام ٢٠٢٠ حتى الانتهاء من إعداد الدراسة (في عام ٢٠٢٢).

غ ت: غير متاح

المصدر:

قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي، بتاريخ ٢٠٢٢/٦/٨، الساعة ٢,٠٤م، على الموقع التالي:

https://globalfindex.worldbank.org/

قاعدة بيانات البنك الدولي بتاريخ ٢٠٢٢/٦/١٨، الساعة ٥,٥٤م، على الموقع التالي:
https://data.worldbank.org/country/ghana

ويوضح الجدول السابق أن نسبة أصحاب الحسابات بين البالغات من الإناث اللواتي تبلغ أعمارهن ١٥ عاما فأكثر لعام ٢٠١٧ تقدر بنحو ٣٨٪، بزيادة قدرها ١٣,٦٪ عن النسبة المسجلة في عام ٢٠١١، في حين ارتفعت بين البالغين من الذكور

الذين تبلغ أعمارهم ١٥ عاما فأكثر إلى حوالي ١٤,٦٪ خلال الفترة ما بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٧. كما تُظهر نسبة حساب الأموال عبر الهاتف المحمول بين البالغين الذين تبلغ أعمارهم ١٥ عاما فأكثر– في الغالب– اتجاها تصاعديا يشير إلى زيادة بين الذكور بحوالي ٣٠٪، تليهم الإناث بنحو ٢٢٪ خلال الفترة (٢٠١١– ٢٠١٧).

كذلك يبين الجدول رقم (١) أنه– بصفة عامة– زادت نسبة ملكية بطاقة الخصم بين البالغين الإناث والذكور الذين تبلغ أعمارهم ١٥ عاما فأكثر بحوالي٥٪ و٩٪، بينما ارتفعت نسبة ملكية بطاقة الائتمان بينهم بنحو ٢٪ و٤٪على التوالي خلال الفترة (٢٠١١– ٢٠١٧). أما الإناث اللواتي تبلغ أعمارهن ١٥ عاما فأكثر فقد سددن أو تلقين مدفوعات رقمية في عام ٢٠١٤ تضاعفت إلى ٤٤٪ بنهاية عام ٢٠١٧، وبالنسبة للذكور الذين تبلغ أعمارهم ١٥ عاما فأكثر فقد بلغت النسبة ٢٨٪ في عام ٢٠١٤، ثم ارتفعت إلى ٥٥٪ في عام ٢٠١٧.

وبناء عليه– وبشكل عام– فإن الزيادة في المؤشرات (المشار إليها) عندما تستمر ستقطع شوطا طويلا في تعميق الشمول المالي، بيد أنه لزيادة وصول النساء– وبخاصة الرائدات في القطاع غير الرسمي– إلى الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول يجب أن يضمن مشغلو الخدمة أنهم يقدمون هذه الخدمات بتكلفة منخفضة، وأن يكون وكلاء تقديم الخدمة على مسافة قريبة من المستخدمات مما يساعدهن على إدارة أعمالهن بشكل أفضل، وزيادة الاستخدام، وتحقيق المزيد من الإيرادات من ناحية أخرى.

ومن الملاحظ أنه مع تحسن التحصيل العلمي يزداد الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها (المصرفي والرقمي)، حيث يشير الجدول رقم (١) إلى أن الأفراد المتعلمين أكثر ميلا– على سبيل المثال– لامتلاك حساب مصرفي– أخذا في الحسبان أن معدل الالتحاق الصافي بالتعليم الثانوي لدى الإناث يفوق الذكور–، والذي يمكن أن يُعزى إلى أن ذوي التعليم الأعلى لديهم فرص أكبر للحصول على وظيفة ذات دخل مرتفع

مما يؤدي إلى فرصة أكبر لامتلاك حساب، وقد يعتزم معظمهم العمل في القطاعات الرسمية التي تتطلب فتح حساب مصرفي يتلقون رواتبهم من خلاله.

كما يتضح أن ٤٪ فقط من النساء في غانا في عام ٢٠١٧ يمكنهن اقتراض أموال من مؤسسة مالية، وهو ما يشير إلى أن افتقارهن إلى القدرة على وراثة الأرض، والتحكم فيها، وما ينجم عن ذلك من نقص في الوصول إلى الضمانات يشكل عقبة أمام الوصول إلى التسهيلات الائتمانية، ومن ثم يتجه البعض إلى شركات الادخار والقروض التي تستخدم مدخرات الشخص كضمان، وغالبا ما يكون لدى النساء مبالغ صغيرة مدخرة، لذلك يحصلن على قرض متواضع بسعر فائدة مرتفع.

هذا ويدلل زيادة الوصول والاستخدام الرقمي خلال الفترة (٢٠١١- ٢٠١٧) وخصوصا بين الإناث- جدول رقم (١)- على أن التدابير التي اتخذتها الحكومات الأفريقية بما فيها الحكومة الغانية لرقمنة الخدمات المالية الرسمية- السابق الإشارة إليها- قد ساهمت في تحسين الإدماج المالي للمرأة.

ومن ناحية أخرى تظهر مصفوفة الارتباط (الجدول رقم (م١) بملحق الجداول) بين مؤشرات الوصول والاستخدام المصرفي والرقمي للإناث، ومعدل مشاركتهن في القوى العاملة خلال الفترة (٢٠١١- ٢٠٢٠) ارتباطا إيجابيا وقويا باستثناء نسبة حساب الأموال عبر الهاتف المحمول بين الإناث اللواتي تبلغ أعمارهن ١٥ عاما فأكثر (%)، حيث جاء الارتباط إيجابيا شبه تام مع ثبوت المعنوية عند مستوى ١٪، وهو ما يدلل على أن للدولة محل الدراسة اتجاهات إيجابية نحو التمكين الاقتصادي للمرأة(*).

(*) فنتيجة لعدم ظهور بيانات مؤشرات الشمول الماليعن عام ٢٠٢٠حتى نهاية الدراسة (عام ٢٠٢٢)- كونها تظهر كل ثلاث سنوات ابتداء من عام ٢٠١١-، وللوقوف على مدى إمكانية تحقيق الحكومة الغانية للمستهدف عام ٢٠٢٣ تم تقدير البيانات بالاستكمال الخطي من خلال برنامج Statistical Package for Social Sciences (SPSS) Version 24، وإعداد مصفوفة الارتباط (المشار إليها أعلاه).

ومن الجدير بالذكر أنه أولا من الأهمية إدراك أن الشمول المالي ليس غاية في حد ذاته، بل هو وسيلة لإحداث فرق حقيقي في حياة وسبل عيش النساء المهمشات. ثانيا يجب على أية حكومة تهدف إلى تحقيقه أن تجعله جزءا من خطتها الرئيسية، على أن تكون الأهداف المقترحة متوازنة مع الاستقرار المالي. ثالثا يوفر تحسين الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول مستوى معينا من المنافسة بين مقدمي تلك الخدمات والاستفادة من التكنولوجيا لتعزيز الشمول المالي.

- **الخاتمة**

تعتبر نتائج هذه الدراسة مهمة، وبشكل خاص لصانعي القرار، حيث تسلط الضوء على الدور الذي يمكن أن تلعبه المؤسسات المالية في تحسين الوصول إلى الخدمات الرسمية التي تمكنهم من صياغة سياسات لتعزيز تمكين المرأة اقتصاديا، وتقليل الفجوة بين الجنسين بطرق مستدامة، وذلك على النحو التالي:

١- بناء قدرات المؤسسات المالية- بما في ذلك البنك المركزي والبنوك التجارية- بشأن تعميم مراعاة الفوارق بين الجنسين من أجل تمكين تلك المؤسسات من الحصول على فهم واضح لديناميات النوع الاجتماعي السائدة، وهو ما سيساعدها على تطوير منتجات مالية لا تلبي الاحتياجات المحددة للمرأة فحسب، بل أيضا تحسين المواءمة بين التطوير وتقديم الخدمات بشكل يسهم في تحسين الإدماج المالي خصوصا لرائدات الأعمال، وتعزيز تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

٢- يشْرع مشغلو الهواتف المحمولة أو المؤسسات المالية- إثر فهم جيد لمخاوف مستخدمي الخدمات المالية الرقمية من قبيل خصوصية معلوماتهم- في عمل حملات تثقيفية- من خلال الإعلانات التليفزيونية والإذاعية- لخلق مزيد من الوعي بإمكانيات هذه الخدمات، بالإضافة إلى تقديم مشغلي الخدمة حوافز أو مكافآت مثل وقت البث المجاني للمستخدم لاسيما النساء ذوات الدخل المنخفض، وذلك من منطلق أن استخدام التكنولوجيا يخلق القدرة على التوسع السريع في الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها في الاقتصادات الناشئة.

٣- وارتباطا بالنقطتين السابقتين، يتم إعداد دراسة جدوى للاستثمار في استخدام البيانات وتحليلها من قبل الباحثين المحليين والخبراء الماليين ومقدمي الخدمات من القطاع الخاص- بما في ذلك البنوك وشركات التأمين ومشغلو الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول- لتصميم وتطوير المنتجات والخدمات لجذب النساء كعملاء. بمعنى آخر، تساعد الدراسات الاستقصائية المالية و/أو البيانات الضخمة Big Data على تحفيز الابتكارات التي يمكنها معالجة الحواجز التي تحد من الإمكانيات الإنتاجية للفئات المهمشة.

٤- تدعم المؤسسات المالية مبادرات دمج الشمول المالي في برامج الحماية الاجتماعية لتسهيل قيام أفراد الأسر الفقيرة- بما في ذلك الإناث- بفتح الحسابات المصرفية وتجميع المدخرات... وغيرها، وإدراكا بأن التمكين الاقتصادي للمرأة هو رافعة قوية للتغيير يمكن أن تؤدي إلى المساواة بين الجنسين، ومزايا أوسع نطاقا بين الأجيال للنساء وأطفالهن وأسرهن.

وأخيرا، يجب على حكومات الدول النامية- ومنها الدول الأفريقية- إعطاء أولوية للحصول على المزيد من رأس المال في أيدي النساء، وبالتالي فإن محو الأمية المالية أمر ضروري لاسيما في البلدان التي من المرجح أن تكون فيها مستويات معرفة القراءة والكتابة منخفضة، ومستويات تعليم الإناث أقل من الذكور.

ولا شك في أنه عندما تكون المرأة قادرة على المشاركة الكاملة في الاقتصاد فإنها لن تستفيد من النمو فحسب، بل ستدفعه أيضا.

- **المراجع**

1. Agyapong, Felix Kwesi: **Financial Inclusion and Economic Growth in Ghana**, Master of Business Administration (MBA) (Accra: College of Humanities, University of Ghana, SEPT. 2020).
2. Alliance for Financial Inclusion (AFI): **Bridging The Gender Gap: Promoting Women's Financial Inclusion** (Malaysia: AFI, August 2017).
3. Bill & Melinda Gates Foundation (BMGF): **A G7 Partnership for Women's Digital Financial Inclusion in Africa** (Washington: BMGF, July 2019).
4. Hendriks, Sarah, "The role of financial inclusion in driving women's economic Empowerment", **Development in Practice Journal**, (London: Routledge, Vol. 29, No. 8, 2019).
5. Republic of Ghana: **National Financial Inclusion and Development Strategy (NFIDS) (2018-2023)**. at: https://mofep.gov.gh/sites/default/files/acts/NFIDs_Report.pdf
6. The Abdul Latif Jameel Poverty Action Lab (J-PAL): **Africa Digital Identification and Finance Initiative**, Cambridge, Massachusetts, June 2019. at: https://www.povertyactionlab.org/review-paper/digital-identification-finance-initiative-africa-overview-research-opportunities
7. The Abdul Latif Jameel Poverty Action Lab (J-PAL): **Global Research Center**, Economics Department of the Massachusetts Institute of Technology (MIT), Cambridge, Massachusetts. at: https://www.povertyactionlab.org/about-j-pal
8. Triki, Thourayaand Issa Faye: **Financial Inclusion in Africa** (Tunis: African Development Bank (AfDB), 2013).
9. United Nations (UN): **The Sustainable Development Goals Report 2021** (New York: UN, 2021).

10. World Bank Group: **Approach Paper-The Drive for Financial Inclusion: Lessons of World Bank Group Experience** (Washington, D. C.: World Bank Group, June 2021). at: https://ieg.worldbankgroup.org/sites/default/files/Data/reports/ap_driveforfinancialinclusin.pdf

11. World Bank Group: **Women, Business and the Law 2018** (Washington, D. C.: World Bank Group, 2018).

١٢. قاعدة بيانات البنك الدولي، على المواقع التالية:

- https://data.albankaldawli.org/indicator/IT.CEL.SETS.P2?locations=ZF
- https://data.albankaldawli.org/indicator/IT.NET.USER.ZS?locations=ZF
- https://data.worldbank.org/indicator/FX.OWN.TOTL.ZS?end=2017&locations=ZG&start=2011
- https://data.worldbank.org/indicator/SE.ADT.LITR.ZS?locations=GH
- https://data.worldbank.org/country/ghana

١٣. قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي، على الموقع التالي:

- https://globalfindex.worldbank.org/

ملحق الجداول

جدول رقم (م١)

مصفوفة الارتباط بين مؤشرات الوصول والاستخدام المصرفي والرقمي للإناث ومعدل مشاركتهن في القوى العاملة في غانا خلال الفترة (٢٠١١- ٢٠٢٠)

المتغيرات						
	Y	**X_1**	**X_2**	**X_3**	**X_4**	**X_5**
Y	1	.856 (.002)	.934 (.000)	.885 (.001)	.843 (.002)	.870 (.001)
X_1	.856 (.002)	1	.965 (.000)	.973 (.000)	.843 (.002)	.997 (.000)
X_2	.934 (.000)	.965 (.000)	1	.986 (.000)	.922 (.000)	.978 (.000)
X_3	.885 (.001)	.973 (.000)	.986 (.000)	1	.945 (.000)	.987 (.000)
X_4	.843 (.002)	.843 (.002)	.922 (.000)	.945 (.000)	1	.880 (.001)
X_5	.870 (.001)	.997 (.000)	.978 (.000)	.987 (.000)	.880 (.001)	1

X_1: نسبة أصحاب الحسابات بين البالغات اللواتي تبلغ أعمارهن ١٥ عاما فأكثر (%)

X_2: نسبة حساب الأموال عبر الهاتف المحمول بين البالغات اللواتي تبلغ أعمارهن ١٥ عاما فأكثر (%)

X_3: نسبة ملكية بطاقة الخصم بين البالغات اللواتي تبلغ أعمارهن ١٥ عاما فأكثر (%)

X_4: نسبة ملكية بطاقة الائتمان بين البالغات اللواتي تبلغ أعمارهن ١٥ عاما فأكثر (%)

X_5: نسبة سداد أو تلقي مدفوعات رقمية بين البالغات اللواتي تبلغ أعمارهن ١٥ عاما فأكثر (%)

Y: معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة (% من السكان الإناث في سن ١٥ عاما فأكثر) (تقدير نموذجي لمنظمة العمل الدولية)

تمثل أرقام الجدول معاملات الارتباط، والأرقام التي بين القوسين قيم المعنوية

المصدر: تم الحصول على النتائج من خلال برنامج Statistical Package for Social Sciences (SPSS) Version 24